المبحث الخامس عشر

نقد دعاوي المُعارضات الفكريَّة المُعاصرة لأحاديث شفاعة النَّبي ﷺ لعمِّه أبي طالب يوم القيامة

المَطلب الأوَّل
سَوْق أحاديث شفاعة النَّبي ﷺ
لعمِّه أبي طالب يوم القيامة

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنَّه سمِع النَّبي ﷺ وذُكر عنده عمُّه، فقال: «**لعلَّه تنفعُه شفاعتي يوم القيامة، فيُجعَل في ضَحْضاحٍ**[1] **مِن النَّار يبلغ كعبَيه، يغلي منه دماغُه**» متَّفق عليه[2].

وعن العبَّاس بن عبد المطلب رضي الله عنه قال: يا رسول الله، هل نفعتَ أبا طالب بشيء؟ فإنَّه كان يحوطُك ويغضبُ لك؟ قال: «**نعم، هو في ضَحضاحٍ من نار، لولا أنا لكان في الدَّرك الأسفلِ من النَّار**» متَّفق عليه[3]، وفي روايةٍ لمسلم: «**وجدتُه في غمراتٍ من النَّار، فأخرجتُه إلىٰ ضحضاحٍ**»[4].

وعن ابن عباس رضي الله عنه، أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**أهونُ أهلِ النَّار عذابًا أبو طالب، وهو منتعلٌ بنعلين يَغلي منهما دماغُه**» أخرجه مسلم[5].

(١) **الضَّحضاح**: في الأصل هو مارقَّ مِن الماءِ علىٰ وجهِ الأرض، ما يبلغ الكَعبين، فاستعارَه للنَّار؛ انظر «النِّهاية» لابن الأثير (٣/ ٧٥).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: المناقب، باب: قصة أبي طالب، رقم: ٣٥٥٨)، ومسلم في (ك: الإيمان، باب شفاعة النبي ﷺ لأبي طالب والتخفيف عنه بسببه، رقم: ٣٦٠).

(٣) أخرجه البخاري في (ك: الأدب، باب: كنية المشرك، رقم: ٦٢٠٨)، ومسلم في (ك: الإيمان، باب شفاعة النبي ﷺ لأبي طالب والتخفيف عنه بسببه، رقم: ٣٥٧).

(٤) أخرجه ومسلم في (ك: الإيمان، باب شفاعة النبي ﷺ لأبي طالب والتخفيف عنه بسببه، رقم: ٣٥٨).

(٥) أخرجه مسلم في (ك: الإيمان، باب: أهون أهل النار عذابا، رقم: ٣٦٢).

المَطلب الثَّاني
سَوْق المُعارضاتِ الفكريَّة المُعاصرةِ
لأحاديث شفاعة النَّبي ﷺ لأبي طالبٍ يوم القيامة

مُحصَّل ما أُورِد علىٰ هذه الأحاديثِ مِن معارضاتٍ في مَطايا ردودِ المتأخِّرين مرتكزٌ علىٰ ثلاثةِ أمور:

أولاها: أنَّ الحديثَ مخالفٌ لصَريحِ القرآن الكريم، حيث أخبرَ الله فيه أنَّ شرطَ الشَّفاعة رِضاه علىٰ المَشفوعِ له، في حينِ أنَّ أبا طالب ماتَ كافرًا، فليسَت تحِقُّ فيه الشَّفاعة.

وفي تقريرِ هذا الاعتراضِ، يقول (حسن السَّقاف):

«قد أخبرَ الله تعالىٰ عن الكفَّار بأنَّهم ﴿وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا﴾ [فاطر: ٣٦]، وبأنَّهم ﴿لَا يُفَتَّرُ عَنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٧٥]، وبأنَّهم ﴿وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾ [الحجر: ٤٨]، وبأنَّهم ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨]، إلىٰ غير ذلك، والقائلون بعدمِ إيمانِ أبي طالب وكفرِه بموجب هذا الحديثِ أنَّه يُخفَّف عنه مِن العذاب بشفاعةِ النَّبي ﷺ! ونقول لهم: بأنَّ مِن شروط الشَّفاعةِ أن لا تكون إلَّا لمن ارتضاه الله تعالىٰ، لقوله ﷻ: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨]»[1].

(١) من مقدمة تحقيق حسن السقاف لـ «أسنىٰ المطالب في نجاة أبي طالب» لدحلان (ص/٢٣-٢٤).

الأمر الثَّاني: أنَّ الدَّرَك الأسفل مِن النَّار هي منزلةُ المنافقين خاصَّة، ولم يكُن أبو طالب منهم ليستحَقَّها.

وفي تقرير هذه الشُّبهة، يقول (ابنُ قِرناس): «يبدو أنَّ مُختلقَ الحديثِ لا يعلم أنَّ عبارةَ (الدَّرك الأسفلِ مِن النَّار) لم تَرِد في القرآن إلَّا مرَّةً واحدةً وبحقِّ المنافقين، وليس بحقِّ المشركين الَّذين منهم أبو طالب!»[1].

الأمر الثَّالث: أنَّ ثَمَّة تناقضًا بين حَديثي أبي سعيدٍ الخدري والعبَّاسِ، يوجبان إسقاطهما، من جهتين:

الجهة الأولىٰ: أنَّ كلام النَّبي ﷺ جاء في حديث العبَّاس علىٰ سبيلِ الجزمِ: «**لولا أنا لكانَ في الدَّرك الأسفلِ مِن النَّار**»، بينما جاء في حديث الخدريِّ علىٰ سبيلِ الرَّجاء والارتيابِ: «.. **لعلَّه تنفعُه شفاعتي يومَ القيامة**»[2].

الثَّانية: أنَّ الظَّاهرَ مِن حديثِ العبَّاس قِيامُ النَّبي ﷺ بالشَّفاعةِ لعمِّه أبي طالب وهو في الدُّنيا، بينما حديث أبي سعيد يدلُّ علىٰ أنَّ ذلك يكون في الآخرة[3].

---

(١) «الحديث والقرآن» (ص/ ٢٦٢).

(٢) من مقدمة تحقيقه لـ «أسنىٰ المطالب في نجاة أبي طالب» (ص/ ٢٥).

(٣) «الحديث النبوي بين الرواية والدراية» لجعفر السبحاني (ص/ ٨٥).

المَطلب الثَّالث
دَفعُ المُعارضاتِ الفكريَّةِ المُعاصرةِ
عن أحاديثِ شفاعةِ النَّبي ﷺ لأبي طالب

أمَّا بخصوصِ دعوىٰ مخالفةِ الحديثِ لشرطِ رِضا الله علىٰ المَشفوعِ له، وأبو طالب ماتَ كافرًا فليس بمرضيٍّ، فجوابه أن يُقال:

لا خلافَ في أنَّ الكافرَ لا تنفعُه أعمالُه الحسنةَ نفعًا يخلِّصه مِن النَّار ويدخله الجنَّة، حتَّىٰ ولو اقترنَ ذلك بشفاعةِ شافعٍ، فهذا مُنعَقدٍ عليه الإجماع[1]؛ يبقىٰ الكلامُ في تخفيفِ العذابِ عن الكافرِ بسبب حسناتِه؛ هل ذلك خاصٌّ بأبي طالب؟ أم أنَّه عامٌّ في مَن هو مثله؟[2]

والرَّاجح مِن القَولين عند المُحقِّقين: اختصاصُ أبي طالب بهذا التَّخفيف دون غيره مِن المشركين، لورودِ النَّص بقبولِ شفاعةِ النَّبي ﷺ فيه خاصَّة، ولِذا عَدُّوه مِن جملةِ خصائِصه ﷺ[3].

---

(١) نقل الإجماع: القاضي عياض في «إكمال المعلم» (١/٥٩٧)، والنووي في «شرحه علىٰ صحيح مسلم» (١٧/١٥٥).

(٢) انظر «المنهاج» للحليمي (١/٣٩٠)، و«إكمال المعلم» (٨/٣٤١)، و«فتح الباري» لابن حجر (١١/٤٣١)..

(٣) انظر «فتح الباري» لابن حجر (١١/٤٣١).

وهذا النَّوع من الشَّفاعة ليس مُناقضًا للدَّلائلِ القُرآنيَّةِ الَّتي تَنفي نفْعَ الشَّفاعة للمشركين؛ لأنَّ هذه المَنفيَّةَ في القرآنِ مَخصوصةٌ بالتَّخليصِ مِن العذابِ[١]؛ فإنَّ الشَّفاعة في الخروجِ مِن النَّار لا تَتناول أهلَ الإشراكِ، وأبو طالب مات مُشركًا؛ فيكون المُراد بالنَّفعِ في آية: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨]: «الخروج مِن النَّارِ كعُصاةِ الموحِّدين، الَّذين يخرجون منها ويدخلون الجنَّة»[٢].

ثُمَّ إنَّ خروج فَردٍ من العمومِ لنَصٍّ يَستثنيه مِمَّا لا ينتصب به التَّخالف بين الأدلَّة، إذ لا تَعارض بين عامٍّ وخاصٍّ؛ اللَّهم إلَّا إن كان المُعترض ينكر مَذهبَ الجمهور في تخصيصِ السُّنةِ للكتابِ، فحينئذٍ يُنتقَل معه إلىٰ نقاشِ هذ الأصل، وبيانِ بطلانِ قولِه فيه[٣].

يقول البيهقيُّ (ت٤٥٨هـ) في ردِّه علىٰ الحَليمي (ت٤٠٣هـ)[٤] إنكارَه للحديث: «وجهُه عِندي -والله أعلم- أنَّ الشَّفاعةَ للكُفَّار إنَّما امتنعَت لورودِ خبرِ الصَّادق بأنَّه لا يُشفَّع منهم أحد، وقد وَرد الخبرُ بذلك عامٌّ، فوردَ هذا عليه مَوردَ الخاصِّ علىٰ العامِّ»[٥].

وقال في موضعٍ آخر: «إنمَّا يَصِحُّ أن يقولَ: حديث أبي طالبٍ خاصٌّ في التَّخفيف عن عذابه بما صَنع إلىٰ النَّبي ﷺ، خُصَّ به أبو طالب لأجلِ النَّبي ﷺ تطييبًا لقلبه، وثوابًا له في نفسِه، لا لأبي طالب، فإنَّ حسنات أبي طالب صارت بموتِه علىٰ كفرِه هَباءً منثورًا»[٦].

---

(١) انظر «المُفهم» لأبي العباس القرطبي (٣/ ٨٤).

(٢) «التذكرة» للقرطبي (ص/٦٠٨).

(٣) انظر «الموافقات» للشاطبي (٤/ ٣٠٩)، و«إرشاد الفحول» للشوكاني (١/ ٣٨٦).

(٤) أنكره في كتابه «المنهاج في شعب الإيمان» (١/ ٣٩٠) إلا من جهة تأويله علىٰ معنىٰ موافق للشرع.
والحليمي: هو الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم البخاري الجرجاني، أبو عبد الله الحَلِيمي، أوحدُ الشَّافعيين بما وراء النَّهر وأَنْظَرهم وآدَبُهُم بعد أستاذه أَبِي بَكْر القفَّال، كان رئيس أصحاب الحديث، وله التَّصانيف المفيدة، ينقلُ منها البيهقي كثيرًا، انظر «تاريخ الإسلام» (٩/ ٥٧).

(٥) «البعث والنشور» (ص/ ٦١).

(٦) «شعب الإيمان» (١/ ٤٤٥).

وقال: «حديث أبي طالبٍ صَحيح، ولا مَعنىٰ لإنكار الحليميِّ ﷺ الحديثَ، ولا أدري كيف ذهبَ عنه صِحَّة ذلك! فقد رُوِي مِن أوجهٍ عن عبد الملك بن عمير، ورُوي مِن وجهٍ آخر صحيحٍ عن أبي سعيد الخدري عن النَّبي ﷺ بمعناه، وقد أخرجه صاحبا الصَّحيح وغيرهما مِن الأئمَّة في كتبهم الصِّحاح»(١).

وأمَّا دعوىٰ المُخالفِ في المعارضة الثَّانية: أنَّ الدَّرْك الأسفل مِن النَّار منزلة المنافقين خاصَّة:

فليس له ما يُسعِف به دعواه إلَّا مُجرَّد نفي أن يُسمِّي القرآن معهم فيه آخرين؛ ومَعلوم من حيث الأصول أنَّ ذكرَ بعضِ أفرادِ العامِّ لا يَلزم منه تخصيص(٢)، والآية تخلو مِن أيِّ أسلوب قصرٍ، فليست تمنعُ وجود قومٍ سِوىٰ المنافقين في تلك الدَّركة؛ بل لا مانع أن يُشاركهم فيها غيرهم مِمَّن يُساميهم في الإجرامِ، أو الاستخفاف بالدِّينِ والخديعةِ للمسلمين، ممَّن شاء الله أن يُغلِظَ لهم العذاب.

يقول أبو العبَّاس القرطبي عن هذا الدَّركِ: «هو أشدُّ أطباقِ جهنَّم عذابًا -يعني الدَّركَ الأسفل- . . وكان أبو طالبٍ يَستحقُّ ذلك؛ إذْ كان قد عَلِم صدقَ النَّبي ﷺ في جميع حالاتِه، ولم يخفَ عليه شيءٌ مِن أموره، مِن مَولِده، وإلىٰ حينِ اكتهالِه»(٣).

وأمَّا الدَّعوىٰ الثَّالثة في توهُّم تعارضٍ بين حَديثِيْ العبَّاس والخدريِّ، لمَجيء الأوَّل بالجزمِ، والثَّاني بالرَّجاء والارتياب:

فهي دعوىٰ لا يَصِحُّ النَّظر فيها إلَّا أن يُثبت المُخالف أنَّ الحديثين قِيلَا في زَمنٍ واحدٍ، أو أنَّ مَخرجهما واحدٌ علىٰ الأقلِّ؛ ودون هذا خَرط القتاد!

---

(١) «شعب الإيمان» (١/ ٤٤٤).

(٢) انظر «البحر المحيط» للزركشي (٤/ ٣٠٠)، و«إرشاد الفحول» (١/ ٣٣٦).

(٣) «المفهم» (٣/ ٨٣).

والقول باختلافِ زَمانَي الحديثين لا مَجال معه للقولِ بالتَّناقض، وبه يَلتئم الحديثان، بحيث يكون ما في حديث أبي سعيد الخدري تمنِّيًا منه ﷺ ودعاءً، ثمَّ أخبرَ بعدُ عن تحقُّقِه في حديثِ العبَّاس.

يقول أبو العبَّاس القرطبي في شرحِ حديث الخدريِّ: «هذا المُترَجَّىٰ في هذا الحديث قد تَحقَّق وقوعه؛ إذ قال ﷺ: «**وجدتُه في غَمراتٍ فأخرجتُه إلىٰ ضَحضاح**»، فكأنَّه لمَّا ترجَّىٰ ذلك أُعطيَه، وحُقِّق له، فأخبرَ به»[1].

هذا علىٰ فرضِ أنَّ (**لَعلَّ**) في حديث الخدريِّ خارجةٌ مَخرجَ التَّرجي والاحتمال، وإلَّا فمَعلومٌ عند النَّحويِّين أنَّ (لعلَّ) و(عَسىٰ) تأتيانِ في لسانِ العرب للإيجابِ والتَّحقيق أيضًا[2]، ويحكُم في ذلك السِّياق والقَرائن، ولذا تَوارَد المُفسِّرون علىٰ القولِ بأنَّ (عَسىٰ) و(لعلَّ) مِن الله واجبة التَّحقُّق[3].

ثمَّ دعوىٰ المُعترضِ بأنَّ الظَّاهرَ مِن حديث العبَّاس رضي الله عنه قيامُ النَّبي ﷺ بالشَّفاعة لأبي طالب وهو في الدُّنيا، بينما حديث أبي سعيد رضي الله عنه يدلُّ علىٰ أنَّ ذلك سيكون في الآخرة: فهذا الَّذي حسِبه ظاهرًا مِن حديث العبَّاس حصرًا للنَّظر في صيغةِ الماضي في لفظِه ﷺ: «ولولا أنا (**لكانَ**) في الدَّرَك الأسفل مِن النَّار»: ليس هو الظَّاهر المُراد! فقد مرَّ تقرير أنَّ الظَّاهر إنَّما يُستفاد مِمَّا تبادر إلىٰ فهمِ المُخاطَب وسَبق إلىٰ ذهنِه مِن معناه[4]؛ وهذا يختلف بحسبِ السِّياق وما يُضاف إلىٰ الكلام.

إذا تَبيَّن هذا: فإنَّ المُتبادرَ إلىٰ ذهنِ القارئ العربيِّ المُلِّم بجميعِ الرِّوايات: أنَّ لفظ «كان» -وإن كان في أصلِه فِعلًا ماضيًا- فإنَّه في هذا الحديث مُفيدٌ لمعنىٰ الاستقبال.

---

(١) «المفهم» (٣/ ٨٤).

(٢) انظر «حروف المعاني والصفات» للزجاجي (ص/ ٣٠).

(٣) انظر «جامع البيان» (١٥/ ٤٣)، و«التحرير والتنوير» (٥/ ١٧٨).

(٤) انظر (ص/ ؟)

وفائدة الإتيانِ بهذه الصِّيغةِ للماضي في الحديث: «أنَّ الفِعلَ الماضي إذا أُخبِر به عن الفعلِ المُستقبل الَّذي لم يُوجَد بعدُ، كان ذلك أبلغَ وأوْكدَ في تحقيقِ الفعلِ وإيجادِه؛ لأنَّ الفعلَ الماضي يُعطي مِن المعنىٰ أنَّه قد كان وَوُجِد، وإنَّما يُفعَل ذلك إذا كان الفعل المُستقبل مِن الأشياءِ العَظيمةِ الَّتي يُستعظَم وُجودُها»[1].

وحسبُك مثالًا علىٰ هذا: إخبارُ المولىٰ ﷻ عن تحقُّقِ قيام السَّاعة في قولِه: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُۚ﴾ [النحل: ١]، فكذا شفاعةُ النَّبي ﷺ لعمِّه أبي طالب، إنَّما محلُّها يوم القيامة، إلَّا أنَّ إخباره عن هذا بصيغةِ الماضي هو منه علىٰ سبيلِ التَّوكيد والتَّحقيق والتَّعظيم؛ والحمد لله علىٰ توفيقِه.

---

(١) «المثل السَّائر في أدب الكاتب والشَّاعر» لابن الأثير (٢/ ١٥).